المسؤولية المدنية لوحدات S.W.A.T في القانون الامريكي*

د.حيدر فليح حسن

أستاذ القانون المدني المساعد

جامعة بغداد-كلية القانون

الملخص

لقد أصبح من الضروري بالنسبة لوكالات الشرطة سواء في الولايات المتحدة الامريكية، او في غيرها من دول العالم،وجود وحدات للتدخل السريع تتولى تنفيذ بعض المهمات الخاصة والتي يتعذر على افراد الشرطة العادية التعامل معها، من قبيل تنفيذ مذكرات البحث والقاء القبض بحق المجرمين الخطرين، او المسلحين المحصنين، او تحرير الرهائن، او الحوادث الإرهابية، او الأشخاص المختلين عقليا،وغيرها من المهمات الخاصة.

ومن المفترض ان يكون افراد هذه الوحدات مدربين تدريبا جيدا،ولديهم قدر عال من الثقة بالنفس،والعمل بشكل جماعي،والانضباط الذاتي،واستخدام القوة بالقدر اللازم للتعامل مع ما قد واجهونه من حالات خاصة.ومع هذا فقد أقيمت العديد من الدعاوى في الولايات المتحدة الامريكية ضد افراد هذه الوحدات سواء بشكل شخصي، او ضد الوكالات التي يعملون فيها بسبب افراطهم في استعمال القوة في العديد من الحالات التي تمت الاستعانة بهم.

الكلمات المفتاحية:وحدات S.W.A.T، المسؤولية المدنية، التعويض.

Abstract

It is necessary for police agencies both in the United States and elsewhere in the world to have rapid intervention units that carry out special tasks that regular police cannot handle, such as carrying out search warrants and arresting dangerous criminals, Armed robbery, release of hostages, terrorist incidents, mentally disturbed persons, and other special missions.

They are supposed to be well trained, highly self-confident; working together, self-disciplined, and use the force to deal with the special situations they may face. Either there have been many cases in the

United States of America against members of these units, personally or against the agencies, they work in because of excessive use of force in many cases that have been used.

Keywords: S.W.A.T units, civil liability, compensation.

المقدمة

لقد أصبح من الضروري بالنسبة لوكالات الشرطة سواء في الولايات المتحدة الامريكية، او في غيرها من دول العالم،وجود وحدات للتدخل السريع تتولى تنفيذ بعض المهمات الخاصة والتي يتعذر على افراد الشرطة العادية التعامل معها، من قبيل تنفيذ مذكرات البحث والقاء القبض بحق المجرمين الخطرين، او المسلحين المحصنين، او تحرير الرهائن، او الحوادث الإرهابية، او الأشخاص المختلين عقليا،وغيرها من المهمات الخاصة().

ومن المفترض ان يكون افراد هذه الوحدات مدربين تدريبا جيدا،ولديهم قدر عال من الثقة بالنفس،والعمل بشكل جماعي،والانضباط الذاتي،واستخدام القوة بالقدر اللازم للتعامل مع ما قد واجهه من حالات خاصة.ومع هذا فقد أقيمت العديد من الدعاوى في الولايات المتحدة الامريكية ضد افراد هذه الوحدات سواء بشكل شخصي، او ضد الوكالات التي يعملون فيها، بسبب افراطهم في استعمال القوة في العديد من الحالات التي تمت فيها الاستعانة بهم.

من هنا جاء هذا البحث ليسلط الضوء على المسؤولية المدنية لوحدات S.W.A.T في أمريكا في ثلاثة مباحث، نفرد الأول منها للتعريف بهذه الوحدات،ونخصص الثاني لبيان اركان مسؤوليتها المدنية،ونبحث في الثالث أساس هذه المسؤولية وحكم تحققها.

المبحث الأول: التعريف بوحدات S.W.A.T

سوف نحاول في هذا المبحث ان نبين النشأة التاريخية لوحدات S.W.A.T في أمريكا، ثم نبين تعريف هذه الوحدات واهم ما يميزها عن وحدات الشرطة العادية.

المطلب الأول: النشأة التاريخية لوحدات S.W.A.T

تعود نشأة وحدات S.W.A.T في الولايات المتحدة الامريكية الى ستينيات القرن الماضي، حيث بدء افراد الشرطة المحلية يواجهون جماعات وافراد مسلحين بشكل جيد، كانوا على استعداد للدخول في مواجهات مسلحة مع افراد الشرطة،وقد كان للطرق التقليدية التي يمارسها افراد

الشرطة المحلية أثر في تنظيمهم هم أنفسهم، فضلا عن الأرباح من المارة، للخطر بسبب تلك المواجهات ().

و لعل ثلاثة حوادث مهمة وقعت في عامي 1965 و 1966، كانت السبب المباشر في انشاء وحدات شرطة شبه عسكرية تعد هي النواة الأولى لتشكيل وحدات S.W.A.T في امريكا(). ففي عام 1965 شهدت مقاطعة Watts وهي جزء من منطقة Los Angeles Metropolitan اعمال شغب قامت بها مجموعة من افراد الجالية الافريقية يطلق عليها اسم (الفهود السود)، بسبب ما كانوا يعانون منه من تمييز عنصري، تسببت بوفاة 34 شخصا،و أكثر من 3 الاف معتقل،و حوالي 40 مليون دولار من الاضرار بالممتلكات. لقد أظهرت اعمال الشغب هذه وغيرها من اعمال الشغب التي وقعت في تلك الحقبة الزمنية في كل من ,Detroit New York (Michigan, New Jersey) عجز افراد الشرطة المحلية في الحفاظ على القانون و النظام عند مواجهتهم لأعمال شغب على نطاق واسع().

و بعد مرور شهر على تلك الاحداث و اثناء استجابة احد ضباط الشرطة لإبلاغ عن وجود عنف أسري في أحد المنازل، قام المشتبه به (Jack Ray Hoxies)، بأطلاق النار على الضابط المذكور من داخل المنزل بعد ان طرق هذا الأخير الباب و عرف عن نفسه بأنه ضابط شرطة، و عندما حاول ضابط شرطة اخر و شخص مدني مد يد المساعدة الطبية للضابط المصاب اطلق المشتبه به النار عليهم، الامر الذي استدعى احضار المزيد من افراد الشرطة (بلغ عددهم 50 فردا)، حيث بدأ هؤلاء بأطلاق النار بصورة عشوائية على منزل المشتبه به و لساعات طويلة بغية اصابته او قتله،و بعد ان فشلت تلك المحاولة تطوع رجلان من الشرطة لاقتحام منزل المشتبه به و القاء قنابل مسيلة للدموع فيه، عند ذاك تمكن افراد الشرطة من دخول المنزل و القاء القبض على المشتبه به بعد اصابته بطلق ناري في صدره().

و في عام 1966 قام (Charles Whitman) بقتل 11 شخصا،و جرح أكثر من 3 اخرين بأطلاق النار عليهم من عدة بنادق صيد من اعلى برج الجرس في حرم جامعة Texas. فبعد ان قتل والدته وزوجته تحصن المشتبه به في البرج المذكور و كان ارتفاع البرج 230 قدم تقريبا، و عندما حاولت شرطة مقاطعة Austin إطلاق النار عليه لم يكن مدى الأسلحة التي يمتلكها افرادها يسمح بإصابته، كما لم يكن لديهم اية خطط لمواجهة مثل هذه الحالات،و قد استغرقت عملية اقتحام البرج و قتل Whitman تسعون دقيقة ().

و من الجدير بالذكر انه في العديد من دول العالم غالبا ما تتولى وكالات الشرطة الاتحادية (الفيدرالية) مواجهة مثل هذه الحالات،و لكن الشعب الأمريكي كان حذرا جدا من مسألة نشر القوات الاتحادية داخل الحدود المحلية للولايات.و لهذا اضحى من الواضح ان الحاجة أصبحت ملحة الى وجود وحدات ذات تدريب و تسليح عاليين لمواجهة مثل هذه الحالات و التي تعجز وكالات الشرطة المحلية عن مواجهتها، و هكذا تم انشاء وحدات S.W.A.T،و قد كانت هذه الوحدات محصورة في البداية في وكالات الشرطة الكبيرة التي لديها عدد كاف من الموظفين و الموارد المالية التي تسمح بتدريب و تجهيز هذه الوحدات المتخصصة، لاسيما و ان التكاليف المالية المرتفعة لأنشاء مثل هذه الوحدات لم يكن امرا متاحا لجميع الوكالات،و هكذا تم انشاء اول وحدة S.W.A.T من قبل إدارة شرطة Los Angeles ().

و في الأصل كان مفهوم وحدات S.W.A.T ينصرف الى القناصة الذين يستعان بهم لتنفيذ مهمات عالية الخطورة، والتي كانت في الماضي تتطلب إطلاق عدد هائل من الاطلاقات، و غالبا ما يترتب عليها إصابة اشخاص أبرياء، غير ان هذه الوحدات ما لبثت ان تطورت لتتولى إدارة المواقف الخطرة ().

و في سبعينيات القرن الماضي أعلن الرئيس الأمريكي Richard Nixon حربه على عصابات المخدرات،واصفا تعاطي المخدرات بأنه تهديد للأمن القومي الأمريكي،و لذلك وعزز بموجب قانون الجريمة الفيدرالي لعام 1970 يتزود وكالات الشرطة ببعض المعدات العسكرية، كما وعزز زيادة التخصيصات المالية لهذه الوكالات، عندها بدأت مطالبات وكالات الشرطة المحلية تزداد بضرورة انشاء وحدات S.W.A.T لديها على غرار وحدة S.W.A.T الخاصة بشرطة Los Angeles.و في عام 1975 تم إحصاء أكثر من 500 مدينة لديها مثل هذه الوحدات ().

و في عهد الرئيس الأمريكي Regan استمرت وجة مكافحة المخدرات، حيث وقع هذا الأخير في عام 1986 على التوجيه الخاص بالأمن القومي الأمريكي والذي أعلن فيه رسميا اعتبار المخدرات التهديد الاكبر للأمن القومي الأمريكي،و بموجب هذا التوجيه تم تحويل الأموال الى المدن المحلية لإنشاء او توسيع وحدات S.W.A.T لفرض مكافحة تجارة المخدرات.

و في تسعينيات القرن الماضي صعد الرئيس الأمريكي Bill Clinton من الحرب على المخدرات، حيث وقع عام 1997على قانون يفرض وزارة الدفاع الامريكية نقل المعدات العسكرية الفائضة عن حاجتها الى وكالات الشرطة، وهو ما حصل فعلا حيث قامت وزارة

الدفاع الامريكية بنقل معدات عسكرية تبلغ قيمتها 727 مليون دولار الى وكالات الشرطة، وقد تضمنت هذه المعدات ومروحيات، وطائرات نقل ركاب، وبنادق M16، وقاذفات قنابل، وسترات واقية ضد الرصاص، ونواظير ليلية ().

وبعد هجمات 11/أيلول/2001 وفي عهد الرئيس George W. Bush تم التشريع بأنشاء وحدات S.W.A.T في وكالات الشرطة المحلية لمواجهة العمليات الإرهابية، وقد تم منح مساعدات مالية ضخمة لها لتسليح نفسها ومواجهة أي عمل إرهابي يمكن ان يحدث، وبحلول عام 2011 قدمت وزارة الامن الوطني 34 مليون دولار لوكالات الشرطة على شكل منح لمكافحة الإرهاب ().

وفي زمن الرئيس Obama تم منح المزيد من الأموال والمعدات لوكالات الشرطة المحلية لتحسين تجيز وحدات S.W.A.T لديها.

المطلب الثاني: تعريف وحدات S.W.A.T وتمييزها عن وحدات الشرطة العادية

تعرف وحدات S.W.A.T، بأنها "وحدات متخصصة لإنفاذ القانون، تتألف من افراد مدربين تدريبا خاصا على استخدام أسلحة وأساليب خاصة، هدفها الأساسي انفاذ القانون والحفاظ على حياة الافراد"().

وفي المعنى ذاته عُرفت أيضا بأنها " أي مجموعة من افراد انفاذ القانون، يتم اختيارهم وتدريبهم وتجهزهم للعمل كفريق واحد، لمواجهة الحوادث الشديدة الخطورة او المعقدة او غير العادية، والتي تتجاوز إمكانيات وقوات وحدات الشرطة العادية"().

يتضح من هذين التعريفين ان وحدات S.W.A.T هي عبارة عن وحدات خاصة تابعة لوكالات الشرطة المحلية، وبالتالي فهي تخضع للقواعد القانونية ذاتها التي تخضع لها وحدات الشرطة العادية، ومع هذا فأن ثمة اختلافات بين هذه الوحدات ووحدات الشرطة العادية من نواح عديدة، لعل اهمها:

1. من حيث اختيار افراد هذه الوحدات، يعد اختيار افراد وحدات S.W.A.T من الامور الصعبة والشاقة، اذ يتعين ابتداء ان يكونوا من المتطوعين، وان يقدموا افضل ما لديهم من قدرات، وان يخضعوا الى اختبارات شاقة (بدنية، وتحريرية، فضلا عن المقابلات الشخصية)، للوقوف على مدى استعدادهم للعمل في هذه الوحدات، لاسيما فيما يتعلق بالاستجابة للمواقف المجهدة، والتحكم في العواطف، وعدم استعمال القوة المفرطة او

التطبيق غير سليم للقانون. كما يجب ان يخضع افراد هذه الوحدات الى تدريبات خاصة تسمح لهم بالتعرف على أساليب الوحدة واسلحتها (). كما ان التدريب يجب ان يشمل قيادات هذه الوحدات لاسيما من حيث كيفية التعامل مع الحالات الحرجة،والافعال التي قد تجب مسؤوليتهم القانونية، لان القائد إذا لم يكن يمتلك تدريبا وخبرات مثل افراد وحدته، فأن ذلك قد يفضي الى أخطاء في اتخاذ القرار على نحو يجب مسؤوليته ومسؤولية افراد وحدته، فضلا عن مسؤولية تكالات الشرطة التي يعملون فيها().

2. من حيث المهام، ان المهمات الملقاة على عاتق وحدات S.W.A.T أكثر صعوبة وخطورة من تلك التي تكلف بها وحدات الشرطة العادية، من قبيل تنفيذ مذكرات البحث والقاء القبض بحق المجرمين الخطرين، او المسلحين المحصنين، او تحرير الرهائن، او الحوادث الإرهابية، او الأشخاص المختلين عقليا،وغيرها من المهمات الخاصة. في حين تتمثل مهام وحدات الشرطة العادية في توفير الحماية للأشخاص، فضلا عن تقديم المساعدة لمن هم بحاجة اليها ().

3. أساليب العمل، ان معظم العمليات التي يعهد بها الى وحدات S.W.A.T تتمثل في تنفيذ مذكرات البحث والتفتيش والقاء القبض ذات الخطورة العالية، والحال ذاته يقال بالنسبة للمذكرات التي تنفذها وحدات الشرطة العادية ولكن بخطورة اقل،ولهذا فان أسلوب تنفيذ تلك المذكرات يختلف، اذ يتعين على افراد الشرطة العادية الإعلان عن أنفسهم والتعريف بصفاتهم بصوت مرتفع،وان لديهم مذكرة للبحث والتفتيش،وانهم يطلبون الاذن من الافراد الموجودين في المكان المطلوب تفتيشه لتنفيذ هذه المذكرة،وعليهم الانتظار من 20 الى 60 ثانية على الأقل لمنح سكان المكان الفرصة لفتح الباب قبل الدخول الى المكان وتفتيشه، ويجب ان يكون الدخول بطريقة مهذبة ومحاولة الابتعاد قدر الإمكان عن تدمير الممتلكات، وعدم استعمال أي قوة ما لم تتم مقاومتهم من قبل الافراد الموجودين في ذلك المكان. اما وحدات S.W.A.T فان لديها أساليب مختلفة في تنفيذ مثل تلك المذكرات،ولعل اهمها ما يعرف بالدخول الديناميكي،والذي يعتمد على السرعة والعنف، على نحو تنعدم فيه القدرة لدى شاغلي المكان المطلوب تفتيشه على القيام باي تصرف من شدة الذهول والمفاجأة، فضلا عن استخدام قنابل الدخان وقنابل الصوت.ولعل السبب الرئيسي في استعمال هذا النوع من الدخول هو افتراض افراد وحدات S.W.A.T ان شاغلي المكان مسلحون وخطرون. بيد ان مثل هذا الأسلوب قد يثير المخاوف بشأن انتهاك الحقوق الفردية للأفراد،

لاسيما و ان التعديل الرابع للدستور الأمريكي () يحمي حق الافراد في ان يكونوا امنين في اشخاصهم و منازلهم في مواجهة عمليات التفتيش و المصادرة غير المعقولة ().

المبحث الثاني: اركان المسؤولية المدنية لوحدات S.W.A.T

ان لفظ المسؤولية يعني تحمل عاقبة الفعل الذي قام به انسان ما، و هذا الفعل اما ان يكون خارجا عما تامر به قواعد الاخلاق، فتنهض بشانه ما يوصف بالمسؤولية الاخلاقية (و هذه المسؤولية ليست هي مدار البحث)، او ان يكون خارجا عما يأمر به القانون، فتنهض بشانه المسؤولية القانونية مدنية كانت او جزائية (الاولى هي مدار البحث). و المسؤولية بوجه عام توصف بانها " حالة الشخص الذي ارتكب امرا يستوجب المؤاخذة، او هي محاسبة الشخص عن فعله الذي سبب ضررا للغير، و يفترض فيه مخالفة قاعدة قانونية ().

اما فيما يخص توصيف المسؤولية المدنية فهي " التزام شخص بتعويض الضرر الذي سببه لشخص اخر، و يكون الجزاء فيها بتعويض الضرر الذي يترتب على اخلاله بالتزام يقع عليه ().

و حيث ان لكل شيء اركان تتكون منها ماهيته و يتجسد فيها وجوده، بحيث إذا انتفى وجود أي من تلك الأركان انتفت ماهية الشيء و لم يتجسد وجوده. لذا فان لمسؤولية وحدات S.W.A.T اركانا ثلاث لا تنعقد هذه المسؤولية دون توافرها، و هذه الأركان الثلاث تتمثل في الخطأ الذي ينسب الى افراد هذه الوحدات، و الضرر الذي تسببوا به للاشخاص او الاموال، و علاقة السببية بينهما. من هنا فأننا سنتناول في هذا المبحث هذه الأركان في مطالب ثلاث.

المطلب الأول: الخطأ

يوصف الخطأ في نطاق المسؤولية التقصيرية بانه (الاخلال بالتزام قانوني سابق يصدر عن إدراك) ()، و غالبا ما يأخذ الخطأ في هذه الصورة من صور المسؤولية المدنية شكل الافراط في استخدام القوة من قبل افراد وحدات S.W.A.T على نحو يؤدي الى حدوث حالات وفيات او إصابات بالأشخاص او تدمير للممتلكات. ففي قضية (**Commonwealth v. Garner 1996**)()، كانت احدى وحدات S.W.A.T قد تم تكليفها بتنفيذ مذكرة بحث و القاء قبض بحق مشتبه به بسرقة بندقية من متجر و اغتصاب احدى العاملات فيه، و قد كانت الخطة تتضمن نشر قناصة خارج شقة المشتبه به، في حين يقوم مجموعة من افراد الوحدة بكسر احدى النوافذ، و القاء قنابل صوتية و دخانية فيها تمهيدا لدخول افراد الوحدة بشكل قسري، و قد كان افراد الوحدة على علم بوجود رجل اخر في الشقة، و امرأة حامل، و طفلين صغيرين، و قد ترتب على تنفيذ هذه

الخطة اصابت فتاة تبلغ من العمر 4 سنوات بقرع شديد عنما انفجرت القنابلو ملئت الغرفة التي كانت تتواجد فيها بالدخان، ثمو في اثناء دخول افراد الوحدة بقوة تعرضت المرأة الحامل الى ضربة على الوجهو البطن واسطة باب الغرفة التي تم تحطيمها.وعند سؤال افراد الوحدة عن سبب استخدامهم للقنابل الصوتيةو الدخانية، يبرروا ذلك للحيلولة دون قيام المشتبه به بأتلاف الأدلة الموجودة في المنزل.وقد ناقش المشتبه به الهجوم الذي نفذتهو وحدة S.W.A.T من ناحيتين:

الأولى: ان الهجوم ذي الصبغة العسكرية على الشقة مع استخدام القنابل الدخانية، لم يكن مبررا ولا ضروريا، نظرا لعدموجودرهائن في المكان، كما انه لم يكن هنالك أي دليل على ان شاغلي الشقة كانوا قدتوقعوا حصول مثل هذا الهجوم.

والثانية: انوجود امرأة حاملو طفلين، كان يحتم على افراد الوحدة عدم استخدام القنابل الدخانية. لما تنطوي عليه تلك القنابل من اثاروخيمة على الصحة، بدليل ان افراد الوحدة يرتدون الأقنعة الواقية من الغازات عند استعمالها.

وجدت المحكمة ان الحجج التي تقدم بها المدعي كانت مقنعةو بالتالي قضت بمسؤولية قائدو افرادوحدة S.W.A.T بسبب الافراط في استعمال القوة اثناء تنفيذهم لمذكرة البحثو القاء القبض ضد المشتبه به.

وفي قضية (**Estate of Bing v. City of Whitehall 2006**) ()، كان أحد الأشخاص في ولاية Ohio، مقاطعة Whitehall يطلق النار في الهواء خارج منزله، الامر الذي دفع ببعض الشهود الى الاتصال بالشرطة،ولدىوصولوحدات الشرطة المحلية حاول افرادها اقناع المشتبه به بالتخلي عن السلاحو تسليم نفسه، بيد انهم فشلوا في ذلك، فما كان منهم سوى الاتصال بوحدة S.W.A.T التابعة للولاية،وعند حضور هذه الوحدة قام افرادها بأطلاق القنابل الضوئية داخل منزل المشتبه به لحمله على الخروج منه، فضلا عن استخدامهم لغاز الفلفل،وعند فشل محاولتهم تلك، اقتحم افراد الوحدة المنزلوقاموا بأطلاق النار على المشتبه بهوقتله،وقد ترتب على هذه العملية احتراق أجزاء من المنزل جراء استخدام القنابل الضوئية. على اثر ذلك اقامةزوجة المتوفيوشقيقه دعوى اتحادية بموجب التعديل الرابع ، والرابع عشر() من الدستور الأمريكي ضد قسم الشرطة في المدينةووحدة S.W.A.T التابعة له بسبب انتهاكهم لحقوق المتوفي الدستوريةوذلك عند دخولهم لمنزله دون مذكرة قضائية،

واستخدامهم للقوة المفرطة والمتمثلة بالقنابل الضوئية وغاز الفلفل، فضلا عن القوة المميتة بشكل غير معقول عندما أطلقوا النار عليه وقتلوه. رفضت المحكمة الابتدائية ادعاءات المدعين ومنحت افراد الوحدة الحصانة المشروطة، لان المشتبه به كان لا يزال مسلحا عندما اقتحم افراد الوحدة منزله، وبالتالي فانه يشكل تهديدا حقيقيا ضدهم، الامر الذي اجبرهم على اطلاق النار عليه وقتله. ولعدم قناعة المدعيين بحكم المحكمة الابتدائية طعنا به امام محكمة الاستئناف، والتي نقضت الحكم الابتدائي جزئيا، ففي الوقت الذي أيدت فيه منح افراد الوحدة الحصانة المشروطة لتحطيم باب المنزل الامامي، ومحاولة حمل المجنى عليه على الخروج من المنزل وتسليم نفسه عن طريق استخدام القنابل الضوئية وغاز الفلفل، ذلك لان اطلاق العيارات النارية في الحي السكني يعد امر خطير جدا ويهدد أرواح الأبرياء، فانها لم تؤيد منحهم الحصانة المشروطة فيما يتعلق باستعمال القوة المفرطة، لان الأدلة لم تكن كافية فيما يتعلق بكون المجنى عليه كان يحمل سلاحا داخل المنزل، او انه كان يهددهم باي طريقة وهم يقتربون منه، وبالتالي فان اطلاق النار عليه وقتله ينتهك حقه الواضح في عدم التعرض الى القوة القاتلة تحت هذه الظروف.

وإذا كان ركن الخطأ في الدعاوى السابقة قد اتخذ صورة الخطأ الإيجابي (وهو القيام بفعل يحرمه القانون)، فانه قد يتخذ في بعض الأحيان صورة الخطأ السلبي (وهو الامتناع عن فعل يوجبه القانون)، ففي قضية (**1993 Schulte v. Village of Addison**)()، عمدت وحدة S.W.A.T في المدينة الى تنفيذ محاكاة لعملية مداهمة لمحطة إطفاء تم الاستيلاء عليها من قبل إرهابيين، للوقوف على كيفية تعامل رجال الإطفاء مع هكذا حوادث، ودون ان يتم ابلاغهم بأن هذه مجرد تدريبات ومحاكاة للواقع، الامر الذي أدى الى حدوث إصابات جسدية ببعض رجال الإطفاء من جراء ذلك التدريب، فضلا عن الاثار النفسية التي لحقت بالبعض الاخر منهم جراء عمليات التوقيف الكاذبة التي قام بها افراد الوحدة المذكورة. حيث قضت المحكمة على وحدة S.W.A.T بتعويض قدره 179 ألف دولار لرجال الإطفاء المدعين. يتضح من هذه الدعوى ان الخطأ الذي ارتكبه افراد وحدة S.W.A.T في المدينة قد اتخذ صورة الخطأ السلبي وهو عدم اخطار رجال الإطفاء بعملية التدريب والمحاكاة التي قاموا بها، الامر الذي اثار مسؤوليتهم المدنية.

المطلب الثاني: الضرر

يمثل ركن الضرر الركيزة الثانية من الركائز الأساسية الثلاث لقيام المسؤولية المدنية، فليس يكفي لتحقيق هذه المسؤولية ان يقع خطا، بل يجب ان يحدث ذلك الخطأ ضررا.

و يقصد بالضرر وفقا للقواعد العامة "المساس بمصلحة المضرور ،و هو يتحقق من خلال النيل او المساس بوضع قائم او الحرمان من منفعة، بحيث يصبح المضرور في وضع اسوء مما كان عليه قبل وقوع الخطأ". او هو "اذى يصيب الشخص في حق او مصلحة مالية مشروعة"().

والضرر على نوعين: مادي يصيب الانسان في جسده او ماله. او ادبي يتمثل في الم ينتج عن إصابة او مساس بالشعور ينتج عن إهانة او تقييد للحرية ينتج عن حبس دون وجه حق ().

وغالبا ما تكون الاضرار في هذه الصورة من صور المسؤولية المدنية هي اضرار مادية، سواء تمثلت بالإصابات الجسدية بل وحتى الوفاة التي قد تطال المشتبه بهم او غيرهم من الأشخاص الابرياء المتواجدون في مكان الحادث، او الاضرار التي قد تلحق بالممتلكات. ففي قضية (**2004 Boyd v. Benton County**) ()، كان افراد الشرطة المحلية قد استحصلوا على مذكرة لتفتيش شقة تحتوي على مواد متحصلة من سطو مسلح حدث في وقت سابق،و قد تم الاستعانة بوحدة S.W.A.T لتأمين الشقة قبل تنفيذ مذكرة التفتيش فيها. نفذ افراد الوحدة عملية تأمين الشقة في ساعات الصباح الأولى، حيث قاموا بألقاء قنابل ضوئية داخل الشقة المظلمة،و قعت احداها قرب امرأة كانت تنام على الأرض،و نتيجة لانفجارها اصيبت المرأة بحروق شديدة في ساعدها، ثم بعد القاء القنابل وقت قصير قام افراد الوحدة بدخول الشقة و تأمينها،و بعدها دخل افراد الشرطة المحلية. تمت مقاضاة افراد وحدة S.W.A.T من قبل المدعية على أساس الافراط في استعمال القوة استنادا الى التعديل الرابع من الدستور الأمريكي، على اعتبار ان افراد الوحدة كانوا على علم بوجود 8 اشخاص ينامون داخل الشقة،و بدون النظر الى البدائل التي تمكنهم من دخول الشقةو تفتيشها، قاموا باستعمال قنابل الضوء، ودون النظر الى الأشخاص المتواجدين في الشقة او حتى تحذيرهم،و بالنظر الى الطبيعة الخطرة لهذه القنابل كان من المفروض عدم رميها في غرفة يشغلها اشخاص أبرياء،و عند نظر الدعوى من قبل المحكمةو جدت ان كل فرد من افراد الوحدة ممن شارك في تنفيذ هذه العملية يعد مسؤولا عن انتهاك التعديل الرابع من الدستور الأمريكي،و بالتالي تنهض مسؤوليته المدنية.

و في قضية (**2013 Ramage v. Louisville/Jefferson**) ()، كان أحد افراد وحدة S.W.A.T (المُكلفة بتنفيذ مذكرة بحث عن أحد المشتبه بهم بترويج المخدرات) قد القى قنبلة ضوئية داخل المنزل،و قعت قرب أحد الأطفال الامر الذي أدى الى اصابته بحروق شديدة، عندها إقامة عائلة الطفل دعواها المدنية ضد افراد وحدة S.W.A.T التي نفذت العملية، طالبوا

فيها بتعويض قدره مليون دولار كمصاريف طبية انُفقت على علاج ابنهم. و قد استجابت المحكمة لدعوى عائلة الطفل حيث قضت بمسؤولية وحدة S.W.A.T التي نفذت العملية.

و بالمثل وجدت محكمة الموضوع في قضية (**Watkins v. State 2017**)()، ان الخطر (الذي تعرض له طفل رضيع بسبب تنفيذ وحدة S.W.A.T لعملية تفتيش) كان غير معقول، في قضية تتلخص وقائعها في ان 12 ضابطا على الأقل من وحدة S.W.A.T مدججين بأسلحة هجومية، كانوا قد حاصروا منزل المدعي (Mario Deon Watkins) بحثا عن أسلحة و مخدرات، ثم قاموا بطرق الباب الامامي والاعلان عن أنفسهم قبل ثانية فقط من قيامهم بتحطيم الباب وراميهم لقنابل ضوئية في المكان، وقعت احداها في غرفة ينام فيها طفل رضيع يبلغ من العمر 9 أشهر، افضت الى اصابته بحروق شديدة. قاضت عائلة الطفل وحدة S.W.A.T التي نفذت العملية، حيث وجدت المحكمة ان الوحدة المذكورة قد استخدمت اسلوبا عسكريا للهجوم على المنزل بشكل غير مبرر، لاسيما في ضوء استخدام افرادها للقنابل الضوئية في غرفة طفل رضيع يبلغ من العمر 9 أشهر.

و في قضية (**Valle v. City of Houston 2010**)()، تم قتل المجنى عليه من قبل افراد وحدة S.W.A.T، في قضية تتلخص وقائعها في ان المجنى عليه Omar Esparza (الذي كان يمر بحالة اكتئاب وقلق شديد لعدة اشهر)، كان قد حبس نفسه في منزل والديه، ورفض الخروج منه او السماح لهم بدخوله لمدة ساعة كاملة، فما كان من والديه سوى الاتصال بالشرطة لتقديم المساعدة الطبية له، ولكن بدلا من ذلك حضر افراد الشرطة وطلبوا من المجنى عليه الخروج ولكنه رفض، عندها اتصل افراد الشرطة بالمشرف عليهم والذي فشل بدوره في اقناع المجنى عليه بفتح الباب، عندها اتصل المشرف بوحدة S.W.A.T ومنحهم الاذن للدخول بالقوة الى المنزل، علما ان المجنى عليه لم يكن يشكل أي تهديد لا على نفسه ولا على الاخرين و لم يكن متهما بجريمة ما. وعندما اقتحم افراد الوحدة المنزل قام أحدهم برمي 3 قنابل ضوئية، في حين قام اخر بأطلاق النار على المجنى عليه لكنه لم يصبه، ثم قام فرد اخر بأطلاق النار عليه لعدة مرات فأصيب بثلاث رصاصات، توفي على اثرها المجنى عليه متأثرا بجراحه. وعندما دخلت والدة المجنى عليه الى المنزل وجدته ملقى على الأرض ولم يكن يحمل في يده مطرقة (كما ادعى افراد الوحدة)، عندها قاضت والدته المدينة ووحدة S.W.A.T فيها استنادا الى احكام المادة 42 من القسم 1983 من مدونة الحقوق المدني الامريكية لعام 1781()، زاعمة انتهاك حقوق ابنها المنصوص عليها في التعديل الرابع والرابع عشر، حيث اشارت الى ان افراد الوحدة قد أفرطوا في استعمال القوة ضد ابنها دون ان يكون ذلك لسبب مقبول او مقنع

في سبيل القبض عليه، كما ادعت أيضا ان المدينة مسؤولة أيضا بموجب المادة المذكورة لعدم توفيرها التدريب الكافي لأفراد الوحدة الذين اقتحموا منزلهم،و لقناعة المحكمة بادعاءات المدعية قضت على المدينة بالمسؤولية المدنية لفشلها في تدريب افراد وحدة S.W.A.T الذين نفذوا العملية، كما قضت على افراد الوحدة بالمسؤولية المدنية بسبب افراطهم في استعمال القوة.

اما فيما يتعلق بالأضرار المادية التي تصيب الممتلكات، فقد قضت المحكمة العليا في قضية (**1998 United States v. Ramirez**) ()، بأن التسبب في اضرار غير ضرورية بالممتلكات يمكن ان يمثل انتهاكا للتعديل الرابع من الدستور الأمريكي،و بالتالي فأن قيام افراد وحدة S.W.A.T بتحطيم العديد من الأبواب والنوافذ من اجل تنفيذ مذكرة توقيف، يمكن ان يعوض إدارة الوحدةو افرادها الى دعوى المسؤولية المدنية.و تتلخصو قائع القضية في ان سجينا يدعى Alan Shelby كان قد هرب من احدى سيارات الشرطة اثناء نقله من السجن الى محكمة مقاطعة Tillamook، حيث كان من المقرر ان يدلي بشهادته، عندها قامت السلطات بإصدار بيان تطلب فيه من سكان المناطق المجاورة الادلاء بأية معلومات تتعلق بالمشتبه به الهارب،و بالفعل قام احد المخبرين السريين الموثوق بهم بأخبار الشرطة بأنه قد شاهد المشتبه به او شخص يشبهه في منزل شخص يدعى Herman Ramirez (المدعي) في مدينة Boring ، بناء على هذه الإخبارية تم استصدار مذكرة بحثو تفتيش في منزل المدعي، علما ان المخبر كان قد اخبر السلطات أيضا بأن صاحب المنزل قد يكون لديه مخبأ للأسلحةو المخدرات في مرأبه.و في الصباح الباكر من اليوم التالي تجمع قرابة 45 فردا من افراد الشرطةووحدة S.W.A.T قرب منزل المدعي لتنفيذ تلك المذكرة،و بدأوا في الإعلان عن أنفسهم من خلال مكبرات الصوت،و في نفس الوقت قاموا بكسر إحدى نوافذ المرأبو صوبوا مسدسا من خلالها، املين في ان يثني ذلك المتواجدين في المنزل من الاندفاع نحو المرأبو استخدام الأسلحة التي قد تكون موجودة فيه. في هذا الوقت كان المدعيوزوجتهو طفلهما نائمين، بيد انه استيقظ بسبب الضوضاء التي أحدثها افرادو حدة S.W.A.T عندما بدأوا بتنفيذ المهمة، فأعتقد المدعي ان منزله يتعرض الى عملية سطو، فما كان منه الا ان اخرج مسدسهو اطلق النار في سقف المرأب، عندها صرخ افراد الوحدة فيهو اطلقوا النار عليه،و عندما ادرك المدعي انهم من الشرطة القى المسدس من يدهو استلقى على الأرض، عندها قام افراد الوحدة بإخراجهو عائلته من المنزل، واستمروا بعملية البحث عن المشتبه به، حيث قاموا بتحطيم مجموعة من النوافذو الابواب، بيد انهم لم يعثروا عليه. بعد انتهاء العملية قاضى المدعي افرادو حدة S.W.A.T التي نفذت العملية عن الاضرار التي لحقت بمنزلهو هو الامر الذي يمثل انتهاكا للتعديل الرابع من الدستور

الأمريكي،و قد جاء حكم المحكمة مؤيدا لطلبات المدعيو يقضي بمسؤولية وحدة S.W.A.T عن الاضرار التي لحقت بمنزل المدعي.

و في قضية (**Jensen's v. Fresno County 2017**)()، طالب المدعيان (زوج وزوجته) بتعويض قدره 150 ألف دولار عن الاضرار التي لحقت بمنزلهم،والتي أصبح من المتعذر معها العيش فيه، في قضية تتلخصو قائعها في انه في يوم 11/كانون الثاني/2016 تم الاتصال بالزوجين من قبل افراد الشرطة في المدينة ليخبراهما بأن بيتهما قد تم اقتحامه من قبل افرادوحدة S.W.A.T (حيث لم يكن الزوجان في المنزل في ذلك اليوم)، للبحث عنرجل مشتبه التجئ اليه.وعندما حضر الزوجانوجدا ان افرادوحدة S.W.A.T قد حولا المكان الى ساحة معركة عسكرية، حيث وجدا 50 مركبة مدرعة تابعة لوحدة S.W.A.T،و طائرتي هليكوبتر،ووحدة K-9،و شاحنة إطفاء،و قد طلب افراد الشرطة من الزوجين الانتظار في بيت أحد الجيران لحين انتهاء العملية،و بعد انتهاء العملية تم السماح للزوجين بالعودة الى منزلهما، و هنا كانت المفاجئة بالنسبة للزوجين حيث كان المنزل شبه مدمرو الغاز المسيل للدموع يملئ المكان من الجدران الى السجاد، الامر الذي أصبح من المتعذر معه العيش فيه. لهذا قاضا الزوجان المدينة بسبب الاضرار التي لحقت بمنزلهما، حيث حكمت لهما المحكمة بالتعويض استنادا الى احكام المادة 42 من القسم 1983 من مدونة الحقوق المدنية الامريكية.

يبقى ان نبين ان الاضرار التي تنتج عن قيامو حدات S.W.A.T واجباتها قد لا تكون مادية، بل قد تكون أدبية تتمثل في حالات الخوفوالهلع التي يتعرض لها الأبرياء من جراء تنفيذ هذه الوحدات لواجباتها، ففي قضية (**Milan v. Bolin 2015**)()، اقامت المدعيةوالتي تبلغ من العمر 68 عاما، دعواها ضد افرادوحدة S.W.A.T، بعد ان داهموا منزلها حينما كانت برفقة ابنتها البالغة من العمر 18 سنة، لا لشيءو لكن فقط لمجرد الشكوك بأن تهديدات ضد افراد الشرطة قد تم ارسالها عبر الانترنت من منزلها، حيث تمت مداهمة المنزل من قبل 11 فردا من افرادوحدة S.W.A.T،ورافقهم في ذلك فريق من الاخبار، حيث قام افراد الوحدة بفتح الباب الامامي للمنزلو نافذة قريبة منه،وألقوا اثنين من القنابل الدخانية من خلال هذه الفتحات،و قد تم توثيق هذه العملية كاملة واسطة الكاميرات المثبتة في خوذ افراد الوحدة، فضلا عن كاميرات الفريق الاخباري المصاحب لهم،والتي اظهرت (عند عرضها اما المحكمة) هول الانفجاراتوالدخان الذي ملئ المنزل، فضلا عن صراخ افراد الوحدة الذي ادخل الرعب في قلب المدعيةوابنتها.و بعد ان اطلعت المحكمة على تصوير عملية المداهمةوجدت انه مثير للقلق، لان بنت المدعية كانت صغيرةو كانت بالكاد تريو لم تقوم اطلاقا،و قد كان منظر اصطحابها

وهي مقيدة بالقيود مزعج جدا (حسب تعبير المحكمة)،ولحسن الحظ لم تتعوض المدعية ولا ابنتها الى إصابات جسدية اثناء تنفيذ تلك المداهمة،ومع هذا فقد اعتبرت المحكمة ان استعمال القنابل الدخانية كان غير مبرر وخطير جدا،وبالتالي رفضت منح افراد الوحدة الحصانة المشروطة وقضت بمسؤولية المدعى عليهم المدنية عن الاضرار الأدبية التي لحق بالمدعية وابنتها.

وفي قضية (**2015 Werkmeister v. City of Pittsburgh**)()، قام افراد من وحدة S.W.A.T في الساعة السادسة من صباح يوم 5/كانون الثاني/2014 بكسر باب الشقة المستأجرة من قبل المدعية، ثم قاموا برمي مجموعة من قنابل الدخان داخل الشقة،وسارعوا الى احتجاز جميع المقيمين في الشقة من ضمنهم المدعية،وأربعة أطفال تتراوح أعمارهم بين 2-9 سنوات، حيث تم وضعهم في سيارة شرطة ووقف احد افراد الشرطة لحراستهم، بعد ان تم اخراجهم من الشقة حفاة بملابس النوم، في وقت كانت درجة الحرارة في الخارج تصل الى 20 درجة فهرنهايت،وبعد ان فتشت الشرطة الشقة لمدة 25 دقيقة، تم إعادة افراد العائلة الى الشقة، مع اعطائهم بطاقة للمطالب بالتعويض عن تحطيم الباب، حيث كان افراد وحدة S.W.A.T قد دخلوا الى الشقة بشكل خاطئ. بعد ذلك قامت المدعية بمقاضاة وحدة S.W.A.T وافراد الشرطة المحلية،زاعمة بأن الشرطة لم تقدم لها أي تفسير منطقي عن سبب احتجازها مع افراد عائلتها، كما لم تبين لها سبب تفتيش شقتها، كما زعمت بأن الأطفال أصيبوا بحالة من الرعب والهلع بسبب الملابس السوداء التي كان يرتديها افراد الوحدة،وبالتالي فانهم لم يعودوا يقضون أي وقت مع جدتهم، من هنا طالبت المدعية بالحكم على المدعى عليهم بالتعويض بسبب الاضرار الأدبية التي لحقت بها وبعائلتها،وهو امر استجابت اليه المحكمة حيث قالت بأن "الأساليب التي تستخدمها وحدات S.W.A.T من قبيل تحطيم الأبواب،واستخدام قنابل الدخان والقنابل الضوئية او الصوتية، قد تكون مناسبة اذا كانت هذه الوحدات تواجه حالة احتجاز رهائن او مسلحين خطرين متحصنين في أماكن خطرة، بيد ان جميع هذه الفرضيات غير موجودة في القضية المنظورة من قبل المحكمة".

المطلب الثالث: العلاقة السببية

تعني العلاقة السببية ان يكون الضرر نتيجة مباشرة لإخلال المدين بواجبه القانوني. بمعنى ان تكون حالة الوفاة او الإصابة التي لحقت بالأشخاص او الاضرار التي لحقت بالممتلكات قد

حصلت من جراء اهمال افراد وحدة S.W.A.T او رعونتهم المتمثلة بعدم التزامهم بقواعد السلامة او التوجيهات الإدارية التي تصدرها قيادات الوحدات التي يعملون فيها.

وعلاقة السببية ركن مستقل عن ركني الخطأ والضرر، اذ قد يقع الضرر وتنهض العلاقة السببية ومع ذلك تنتفي صفة الخطأ عن الفعل الضار، ففي قضية (**2005 Ali v. City of Louisville**)()، قام أحد افراد وحدة S.W.A.T بأطلاق النار على رجل وبيض عقليا كان يجلس في سيارته وقتله، بعد ان كان الرجل قد رفع مسدسا غير حقيقي يستعمل في بعض أنواع الألعاب الرياضية ضده. قاضت عائلة المجنى عليه المدينة بسبب الافراط في استعمال القوة من قبل افراد وحدة S.W.A.T، بيد ان المحكمة رفضت القول بمسؤولية افراد الوحدة المذكورة، لان القوة المستخدمة من قبلهم كانت معقولة في ضوء الظروف القائمة وقت الحادث، لاسيما وان اطلاق النار على المجنى عليه كانت الغاية منه الحفاظ على سلامة افراد الوحدة، فضلا عن سلامة الافراد الاخرين الموجودين في مكان الحادث.

وفي قضية (**2016 Flournoy v. City of Chicago**)()، وجدت محكمة الدائرة السابعة ان افراد وحدة S.W.A.T لم يفرطوا في استخدام القوة، في قضية تتلخص وقائعها في ان المدعي كان قد أصيب بجروح بليغة بسبب قنبلة ضوئية القاها افراد وحدة S.W.A.T التابعة لشرطة مدينة Chicago داخل شقته، خلال تنفيذهم لمذكرة بحث وتفتيش عن أحد تجار المخدرات المشتبه بهم، حيث اقام المدعي دعواه ضد اثنين من افراد الوحدة زاعما انهم قد أفرطوا في استخدام القوة وبذلك يكونوا قد انتهكوا التعديل الرابع من الدستور الأمريكي. رفضت المحكمة دعوى المدعي ومنحت الحصانة المشروطة لأفراد الوحدة، لأنهم كانوا ينفذون مذكرة بحث وتفتيش في شقة تاجر مخدرات مسلح، وقد يكون رفقته عدد من الافراد الاخرين المسلحين، لاسيما وان الشقة كانت في منطقة نسبة الجريمة فيها مرتفعة، وبالتالي فان استخدامهم للقنابل الضوئية لا يمثل أي افراط في استخدام القوة.

المبحث الثالث: أساس المسؤولية المدنية لوحدات S.W.A.T، وحكم تحققها

سوف نحاول في هذا المبحث ان نبين الأساس القانوني للمسؤولية المدنية لافراد وحدات S.W.A.T، ومن خلفهم وكالات الشرطة التي يعملون تحت مظلتها، ثم نبين حكم تحقق هذه المسؤولية (هو التعويض).

المطلب الأول: أساس المسؤولية المدنية لوحدات S.W.A.T

تنهض المسؤولية المدنية لأفراد وحدة S.W.A.T في امريكا، سواء الشخصية منها او مسؤولية الوكالات التي يعملون فيها بالتبعية، استنادا الى احكام المادة 42 من مدونة الحقوق المدنية الأمريكية القسم 1983 لعام 1871 سالفة الذكر، وهي في الحالتين تقوم على أساس الخطأ الثابت، وبالتالي يتعين على المتضرر ان يثبت اركان المسؤولية المدنية الثلاث من خطأ صادر عن افراد الوحدة، وضرر لحق به، وعلاقة سببية بين كل من الخطأ والضرر، علما انه اذا اختار الرجوع على الوكالة التي يعمل فيها افراد الوحدة، فعليه ان يثبت فشلها في تدريبهم او الاشراف عليهم، على نحو أدى الى الحاق الضرر به ().وفي المقابل يتعين على وكالات الشرطة بصورة عامة ووحدات S.W.A.T فيها بشكل خاص ان تنفي عن نفسها التقصير في تدريب افرادها والاشراف عليهم لنفي المسؤولية عن نفسها، وهذا الامر يتطلب منها القيام بالعديد من الإجراءات تتمثل بالآتي:

1. اصدار توجيهات واضحة من قبل قيادات هذه الوحدات، تتضمن كيفية اختيار افراد هذه الوحدات، وما يخضعون له من تدريبات، فضلا عن التوجيهات الخاصة بكيفية تنفيذهم لواجباتهم.

2. حسن اختيار قيادات هذه الوحدات، لان القرارات الخاطئة التي قد تتخذها هذه القيادات وان كانت قليلة او نادرة، قد تتسبب بأضرار جسيمة تلحق بأرواح الأفراد او ممتلكاتهم على نحو يوجب مسؤولية هذه الوحدات المدنية (كما بينا في القضايا سالفة الذكر).

3. احتفاظ قيادات هذه الوحدات بسجل يومي، تثبت فيه تفاصيل كل عملية من حيث الافراد المشاركين فيها، ووقت العملية، فضلا عن الإجراءات والقرارات المتخذة فيها. ابتداء من لحظة الاخبار الأول عن الحادث، ومرورا بعملية نشر افراد الوحدة، والاتصال بالمفاوضين، ومدى استجابة المشتبه بهم، ونشر القناصة، والأساليب التكتيكية المتاحة، وعمليات الاخلاء، فضلا عن التقارير الشخصية المتعلقة بالمشتبه بهم سواء تلك المتعلقة منها بصحتهم العقلية، او سوابقهم الاجرامية، وعلى ان يرفق بهذا السجل جميع الصور المتعلقة بالحادث.

والى جانب السجل المذكور، يتعين الاحتفاظ بسجل خاص للتدريبات يتم تحديثه بصورة مستمرة، ويتم تقديم مثل هذه السجلات للمحاكم في حالة الدعاوى المدنية المقامة ضد هذه الوحدات او افرادها، اذ تستطيع هذه الوحدات الدفاع عن نفسها او افرادها من خلال اثبات حسن تدريبهم وعدم ارتكابهم لأية انتهاكات دستورية او قانونية اثناء تنفيذ واجباتهم.

4. يتعين على قيادات هذه الوحدات اجراء عملية تقييم شاملة بعد انتهاء كل عملية،وذلك من اجل تحسين الأداء المستقبلي لهذه الوحدات. فضلا عن تخزين الدروس المستفادة بطريقة ما في قاعدة بيانات يسهل الرجوع اليها في المستقبل لتكون بمثابة مصدر للتدريب ().

المطلب الثاني: حكم تحقق المسؤولية المدنية لوحدات S.W.A.T (التعويض)

لقد أدى الإرتفاع الكبير في عدد الدعاوى المدنية المقامة ضدوحدات S.W.A.T في امريكا، الى قيام العديد منوكالات الشرطة بإعادة النظر في بقاء هذه الوحدات،وذلك من خلال تحليل التكاليفوالعوائد الاقتصادية التي يمكن تحقيقها من بقاء هذه الوحدات، لاسيماوان الدفاع عنها في الدعاوى المدنية مكلف جدا،وحتى في حالة كسب معظم الدعاوى، فأن خسارة دعوىواحدة قد يكلف مبالغ مالية باهظة جدا خاصة بالنسبة الوكالات الصغيرة. ففي قضية (**Thomas v. Lakewood 2017**)()،وجدت هيئة المحلفين الفيدرالية ان الشرطة قد انتهكت حقوق المجنى عليه Leonard Thomas البالغ من العمر 30 عاما، عندما تصاعدت عملية احتجاز عائلة الى عملية اطلاق نار من قبل قناص على المجنى عليهوقتله امام ابنه البالغ من العمر 4 سنوات. حيث قضت الهيئة بتعويض قدره 15,135 مليون دولار لوالدي المجنى عليهوابنه، فيواحدة من اكبر التعويضات التي دفعتها الشرطة في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية بسبب الافراط في استعمال القوة.وتتلخصوقائع القضية في ان مُطلقة المجنى عليه كانت قد ذهبت الى منزله لاستعادة طفلهماوالذي كان يقضي الاجازة معوالده، بيد ان المجنى عليه تجادل معهاووأقدم من يدها الهاتف في الوقت الذي كانت تتحدث فيه مع الشرطة، عند ذاك قام افراد الشرطة الذين استجابوا لاتصال الزوجة باستدعاء 29 فردا منوحدة S.W.A.T مدججين بالسلاحوعربتين مدرعتين، قامواواحدة منها الى الحديقة الخلفية لمنزل المجنى عليه،وبعد مفاوضات استمرت 4 ساعاتورفض خلالها المجنى عليه الخروج من المنزل، استطاع المفاوضون إقناعه بتسليم الطفل الى جدته،وعندما حاول المجنى عليه الخروج من المنزل قام افرادوحدة S.W.A.T بأمر من قائدهم بتحطيم الباب الخلفي للمنزل بواسطة متفجرات بلاستيكية، ثم قاموا بأطلاق النار على كلب الحراسة الخاص بالعائلة 5 مرات على الأقل،وهرعوا الى داخل المنزل،وقد اثار دوي الانفجار ذهول المجنى عليه، فضلا عن الاطلاقات النارية ومشهد افراد الوحدةوهم يركضون باتجاه ابنه، عندها قام احد افراد الوحدة بأطلاق النار عليه في بطنه من مسافة 90 قدما،زاعما ان المجنى عليه كان يحاول خنق ابنه، وبقي المجنى عليه يزحف حتى الموت بينما كان افراد الوحدة يضربونهوقاموا بسحب ابنه من يده،وقد ثبت لهيئة المحلفين ان افراد الوحدة كانوا قد اختلقوا قصة قيام المجنى عليه بخنق ابنه

لكي يبرروا الامر الذي أصدره قائدهم باقتحام المنزل،و لهذا قضت بمسؤولية المدنيةو مسؤولية الوكالة التي يعملون فيها،و حكمت عليهم بالتعويض المذكور().

و في قضية (**2000 Brown v. city of Miami**) ()، تم التوصل الى تسوية بين مدينة Miamiو ذوي المجنى عليه، بلغت 2,5 مليون دولار، في قضية تتلخصو قائعها في ان افراد وحدة S.W.A.T كانوا قد نفذوا مذكرة بحثو تفتيش عن أسلحةو مخدرات في شقة المجنى عليه،و بعد دخول افراد الوحدة الى الشقة اطلقوا 122 طلقة على المجنى عليه (الذي يبلغ من العمر72 عاما)و قتلوه،و قد اكد افراد الوحدة ان المجنى عليه كان قد اطلقرصاصتين عليهم بعد ان كانوا قد طرقوا الباب بشكل صحيحو اعلنوا عن انفسهم، في حين اكد ذوا المجنى عليه ان السلاحو المخدرات التيوجدت في الشقة قد تمو ضعها من قبل افراد الوحدةو ذلك للتستر على خطئهم، كما انهم لم يعلنوا عن انفسهمو صفاتهم بشكل صحيح عند دخولهم للشقة.

و في قضية (**2001 Heard v. Board of county commissioner of Miami county**) ()، تم التوصل الى تسوية أيضا بين مجلس مدينة Miamiو ذوي المجنى عليه، بلغت 3,5 مليون دولار، بعد ان قام افرادوحدة S.W.A.T بأطلاق النار على المجنى عليه و قتله اثناء تنفيذهم لمذكرة بحثو تفتيش في شقته.

<u>الخاتمة:</u>

بعد ان من الله علينا بأنجاز بحثنا هذا،نود ان نبين في خاتمته اهم النتائج التي توصلنا اليها بشأنه:

1. ان فشل افراد الشرطة العادية في مواجهة بعض الحوادث المهمةو الخطرة التي حدثت في ستينيات القرن الماضي، هي التي دفعت بوكالات الشرطة المحليةو الفيدرالية في امريكا للتفكير جديا في انشاءوحدات خاصة تتولى مواجهة مثل هذه الحوادث، أطلق عليها مصطلحوحدات S.W.A.T.
2. ان انشاء مثل هذه الوحدات الخاصة يتطلب توافر موارد مالية كبيرة بسبب المعدات الخاصة التي يستعملها افراد هذه الوحدات، فضلا عن تكاليف تدريب افرادها.
3. تخضع هذه الوحدات الى القواعد القانونية ذاتها التي تخضع لها باقيوحدات الشرطة العادية.

4. على الرغم من العدد القليل نسبيا من الدعاوى المقامة ضد هذه الوحدات (مقارنة بوحدات الشرطة العادية)، فأن مبالغ التعويضات التي حُكم بها للمتضررين من جراء الأخطاء التي ارتكبها افراد هذه الوحدات كانت كبيرة جدا.

5. تسعى وكالات الشرطة المحلية الامريكية باستمرار الى إعادة النظر في بقاء هذه الوحدات، وذلك من خلال تحليل التكاليف والعوائد الاقتصادية التي يمكن تحقيقها من بقاء هذه الوحدات، لاسيما وان الدفاع عنها في الدعاوى المدنية مكلف جدا.

المصادر:

1. S.W.A.T Standards for law enforcement agencies-national tactical officer's association-2008.
2. Bernard J. Farber- Civil Liability for SWAT operations-AELE Monthly law journal-2007.
3. Charles Caldwell- History of the Lake County swat team-2005.
4. David A. Klinger-Jeff Rojeck-A Multi-Method study of special weapons and tactics team-2008.
5. David E. Hatch, Randy Dickson- Officer –involved shootings and use of force-practical investigative techniques-Secondary edition-Taylor & Francis group-2007.
6. Eugene P. Ramirez-limiting swat liability-The law enforcement magazine-2006.
7. Gilbert Rivera-Armed not militarized Achieving Real Police Militarization-Berkeley Journal of Criminal Law- vol. 20- 2015.
8. Harry S. Stern-swat-tactical team liability issues-2017.
9. Jarrod J. Smith-liability issues developing and maintaining as special response-team school of law enforcement supervision-criminal justice institute-2005.
10. Jason B. Young, Joseph M. Galante, Matthew J. Sena- operator training and tems support- A survey of unit leaders in northern and central California-Journal of special operations medicine- volume 13-2013.

11. Jim Fisher-SWAT Madness and the Militarization of the American police-A national Dilemma-copyright by Jim Fisher-2010.

12. Joanna C. Schwartz- Police indemnification- New York university law review- vol 89-2014.

13. Karen Matison Hess, Christine Hess Orthmann, and Henry Lim Cho- introduction to law enforcement and criminal justice- copyright by Cengaee learning- 2013.

14. Karan R. Singh-Treading the Thin Blue Line: Military Special Operations Trained Police SWAT Teams and the Constitution-William & Mary Bill of Rights Journal-Volume 9-2001.

15. Lamar Evans – SWAT Training Management: Assessing the need for in service training of part time tactical units-Rowlett police department-Rowlett, Texas-2004.

16. Lawrence E. Tan-Lt. Bruce D. Taylor-A proposal for tactical medical support for the new castle county police department swat team-1999.

17. Peter B. Kraska-Militarization and Policing-its relevance to 21st century police-policing advance access published-2009.

18. Radley Balko-Rise of the warror cop-The Militarization of Americas police forces-copyright by Radley Balko-2012.

19. Radley Balko- Over kill the rise of paramilitary police raids in America- Cato institute- Washington- 2001.

20. Roland B. Standler-Elements of torts in the usa-2011.

21. Stephen D. Sugarman-tort in law-international encyclopedia behavioral and social sciences-2015.

22. Thorvald O. Dahle-Women and swat: making entry into police tactical team-law enforcement executive forum-2015.

23. Tony Farrar-How will advancement in less than lethal technology affect the role of special weapons and tactics team in mid-sized agencies by 2007-Sacramento- California-2002.